

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٨٧

الجمعة، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير (تركيا)

عن النزاع المسلح في عام ٢٠٠٨ الذي أسفر عن التشريد القسري للمدنيين. وترحب باعتراف الجمعية بحق جميع المشردين داخليا واللاجئين وذريتهم في العودة إلى ديارهم في جميع أنحاء جورجيا، بغض النظر عن الأصل العرقي. ونؤكد مجددا دعمنا لاحترام وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المشردين قسرا، وكذلك لتمكينهم من العودة الآمنة والطوعية والكرامة ودون عوائق إلى ديارهم، وفقا للقانون الدولي.

وعلى نطاق أوسع، تشعر كندا ونيوزيلندا وأستراليا بالقلق لأن اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي وأبرم بين جورجيا وروسيا في عام ٢٠٠٨ لم يُوفَ بعدُ بجزء كبير منه. إن عملية ما يسمى بإقامة الحدود، أي إنشاء أسوار من الأسلاك الشائكة وغيرها من العقبات الاصطناعية على طول خط الحدود الإدارية ومنع مراقبي حقوق الإنسان الدوليين من الوصول إلى منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، تمثل تدهورا خطيرا للحالة الإنسانية في الميدان. وهذه الأعمال تطيل أمد النزاع وتهدد السلام والاستقرار وتتعارض مع تمتع الناس بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولها أثر سلبي على صحة

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة بيكو (موناكو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

تقرير الأمين العام (A/75/891)

السيد فيفيلد (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بالملاحظات التالية باسم كندا ونيوزيلندا وبلدي، أستراليا، بمناسبة اتخاذ القرار ٢٨٥/٧٥ بشأن وضع المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، في جورجيا.

تشعر كندا ونيوزيلندا وأستراليا بالقلق إزاء التغييرات الديمغرافية القسرية الناجمة عن النزاعات في جورجيا والحالة الإنسانية الناجمة

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٨٥/٧٥ بشأن المشردين داخليا في الأسبوع الماضي، وهو بيان بسيط للمبادئ الإنسانية المتعلقة بحقوق المشردين داخليا في العودة ودعوة إلى اتخاذ إجراءات مجدية بشأنها.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تتضمن مرة أخرى إلى مقدمي هذا القرار السنوي ومؤيديه (القرار ٢٨٥/٧٥). لقد بعث اتخاذه برسالة دعم قوية لشعب جورجيا. وإننا ندعم حقوق الإنسان والكرامة والاحتياجات الإنسانية للمشردين داخليا واللاجئين، ونعمل بنشاط مع الأمم المتحدة للفت الانتباه إلى محنتهم ومعالجتهم.

وفي ظل إدارة بايدن، نجدد أيضا تركيزنا على تغير المناخ، بما في ذلك صلته بالتشرد والهجرة. وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا كاملا سيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. إن منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الجورجيتين جزءان لا يتجزآن من الأراضي الجورجية، وندعو روسيا إلى وقف اعترافها بما يسمى باستقلالهما. والوجود العسكري الروسي في منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الجورجيتين ينتهك السلامة الإقليمية لجورجيا ويقوض سيادة جورجيا. ويؤدي الوجود العسكري الروسي إلى زيادة انقسام المجتمعات المحلية ويعرض للخطر صحة السكان المتضررين من النزاع وحياتهم. وندعو روسيا وسلطات الأمر الواقع في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية إلى اتخاذ خطوات فورية لضمان احترام حقوق الإنسان، ووقف إقامة الحواجز على طول خطوط الحدود الإدارية، وتهيئة الظروف الأمنية التي تقضي إلى عودة النازحين داخليا والللاجئين وإعادة إدماجهم طوعا وبصورة آمنة وكرامة ودون عوائق. كما ندعو روسيا إلى الوفاء بالتزامها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٨ بسحب قواتها إلى مواقع ما قبل النزاع والسماح للمنظمات الإنسانية بالوصول دون عوائق. إن الإجراءات الروسية في جورجيا ليست معزولة ولكنها جزء من نمط واضح. وتنتهك أيضا سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

وتدعم الولايات المتحدة أيضا الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي الذي أنشأه الأمين العام، ونحث الدول الأعضاء على

وسلامة المواطنين في جميع أنحاء جورجيا، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة قاطبة. وندعو جميع الأطراف إلى تيسير وصول المنظمات الإنسانية الدولية فورا إلى السكان المحتاجين لتنفيذ الواجبات والالتزامات بموجب اتفاق وقف إطلاق النار. وأخيرا وليس آخرا، تؤكد كندا ونيوزيلندا وأستراليا من جديد وبشكل قاطع دعمها لاستقلال جورجيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

السيد توماس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): كما ذكر الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢١ أيار/مايو (A/75/891)، لا يزال هناك أكثر من ٢٨٠ ٠٠٠ شخص مسجلين كنازحين داخليا في جورجيا. وهذه مسألة إنسانية هامة ينبغي معالجتها، ولهذا السبب قدمت المملكة المتحدة، إلى جانب دول أعضاء أخرى كثيرة من جميع المناطق، القرار ٢٨٥/٧٥، الذي اعتمد في الأسبوع الماضي، وأيدته. ولا يزال موضوع اللاجئين والمشردين داخليا مسألة أساسية للمناقشة في إطار مباحثات جنيف الدولية، ونشجع جميع الأطراف على مضاعفة المشاركة في جميع بنود جدول الأعمال في مباحثات جنيف الدولية، بما في ذلك الدورة المعنية بالمشردين داخليا. ونشجع أيضا جميع الأطراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار من ست نقاط لعام ٢٠٠٨ وتدابير تنفيذه بالكامل.

ولا تزال نشعر بقلق عميق إزاء الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان في المناطق الانفصالية من جورجيا، التي تفاقت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا المستمرة. وسنواصل لفت الانتباه إلى عدم وصول آليات الرصد الدولية. ونؤكد مجددا دعمنا لاحترام وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المشردين قسرا، وكذلك أهمية تمكينهم من العودة الآمنة والطوعية والكرامة ودون عوائق إلى ديارهم، وفقا للقانون الدولي.

ولا تزال المملكة المتحدة ثابتة في دعمها لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية. وندعو الاتحاد الروسي إلى إنهاء فرض العقوبات التي تعترض عودة النازحين داخليا إلى ديارهم، فضلا عن تجاهله الصارخ للقانون الدولي فيما يتعلق بحدود جورجيا المعترف بها دوليا. ولذلك رحبت

أن السبيل إلى حل النزاع يكون من خلال المفاوضات، ويجب أن يستند أي حل إلى نهج متفق عليه بصورة متبادلة، بدلا من اتخاذ إجراءات انفرادية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البندان ١٤ و ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروعا القرارين (A/75/L.101 و A/75/L.102)

مشروع التعديل (A/75/L.104)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا لتقديم مشروع التعديل A/75/L.104 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيد ديان (غينيا) (تكلم بالإنكليزية): تولي مجموعة الـ ٧٧ والصين أهمية كبرى للاستعراضات التي يُجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، شارك الفريق مشاركة بناءة جدا في جميع مراحل العملية، مبديا مرونة هائلة في عدة مجالات بخصوص كل من مشروع القرارين (A/75/L.101 و A/75/L.102) ومرققاتهما، وقبل العديد من مقترحات التسوية ضمن عمليتي الاستعراض، دائما بأطيب النوايا ومن خلال بذل أقصى جهد ممكن، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرارين.

النظر في تنفيذ توصياته، بما في ذلك إدماج شواغل المشردين داخليا في جهود التنمية.

السيد دي سوزا مونتيريو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): لقد امتنعت البرازيل مرة أخرى عن التصويت على القرار ٢٨٥/٧٥، المتعلق بوضع المشردين داخليا واللجوءين من أبخازيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، في جورجيا، لأننا نعتقد أن النص سيحكم مسبقا على النظر في المسألة والمفاوضات ذات الصلة في جنيف أو يؤثر عليها.

وتكرر البرازيل تأكيد اعترافها بالسلامة الإقليمية لجورجيا وتتوقع أن يتم إيجاد حل لنزاعها مع الاتحاد الروسي سلميا ومن خلال الحوار في أقرب وقت ممكن. ونشجع جميع الأطراف الفاعلة على البحث عن حلول دائمة لحالة المشردين داخليا واللجوءين، بغية تهيئة ظروف سياسية مواتية لعودتهم الآمنة وتبديد أي مخاوف من احتمال استئناف النزاع.

وتدعو البرازيل جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة التعاون واعتماد تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك في إطار عملية جنيف.

السيد بارور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إسرائيل بالخطوات التي اتخذتها حكومة جورجيا لتحسين حالة المشردين داخليا في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وتقدر إسرائيل العمل المنجز في إطار مناقشات جنيف الدولية وولايتها المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، التي أدت إلى اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن المسائل الإنسانية، بما في ذلك المسائل المتصلة بحماية البيئة، وتؤيد المناقشات البناءة في ذلك السياق.

كما تتبنى إسرائيل نظرة إيجابية لبرنامج جورجيا للمشاركة من خلال التعاون، الذي يهدف إلى بناء الثقة بين المجتمعات المحلية المنقسمة. وتؤيد روح المصالحة من خلال الحوار المباشر الذي تروج له الحكومة الجورجية. وتود إسرائيل أيضا أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد مجددا دعمها للسلامة الإقليمية لجورجيا والاعتراف بها. ونكرر تأكيد موقفنا بشأن هذه المسألة وجميع المسائل المماثلة، وهو موقف مفاده

”كما يمكن أن يناقش، من بين مسائل أخرى ذات صلة، تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وفقا للولايات المنوطة بكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الحكومية الدولية الأخرى”.

وتشعر المجموعة بأنه من المهم ألا نعيد كتابة خطة عام ٢٠٣٠ أو أن نناقش ولايات المجلس الاقتصادي والاجتماعي واختصاصاته ونطاقه. وينبغي لنا أن نعالج كل قضية بطريقة شاملة ومتوازنة وشاملة لتجنب الإفراط في التأكيد على مسائل معينة على حساب قضايا أخرى أو معالجة مسائل معينة بطريقة انتقائية، على حساب ركيزة التنمية. ونحن واثقون من أننا بذلك سنتمكن من التعجيل بما نبذله من جهود لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في عقد العمل هذا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن إعادة البناء بشكل أفضل خلال تعافينا من جائحة مرض فيروس كورونا.

وندعو جميع الوفود إلى النظر بإيجابية في مشروع التعديل المقترح (A/75/L.104) لمشروع القرار A/75/L.101 بالروح التي طرح بها. وتعتقد المجموعة حقا أن التعديل سيساعدنا جميعا على تحقيق توافق نهائي في الآراء بشأن مشروع القرار المهم جدا هذا. ولكن إذا طلب إجراء تصويت على التعديل المقترح، فإننا نطلب من جميع الوفود التصويت لصالحه.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): قبل أن ننقل إلى البت في مشروع القرارين A/75/L.101 وA/75/L.102 ومشروع التعديل A/75/L.104، فإن الوفود الراحبة في الإدلاء ببيان تعليلا للتصويت قبل التصويت على أي من مشروع القرارين أو مشروع التعديل مدعوة إلى القيام بذلك الآن في مداخلة واحدة.

وقبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن يدلي بها الممثلون من مقاعدهم.

السيد نيانغ (السنغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي ببيان موجز بالنيابة عن السفير ألكسندر مارشيك، ممثل النمسا، وبالأسالة

ومع ذلك، وفيما يتعلق بمشروع القرار A/75/L.101 ومرفقه، وعلى الرغم من كل محاولات الفريق لكفالة وضع نص مركز ومتوازن يعالج جميع المسائل المعلقة وفقا لسياق المجلس الاقتصادي والاجتماعي وولاياته ودوره، رأى الفريق أن بعض شواغله المتبقية، التي نقلت بطريقة واضحة وشفافة ومتسقة في جميع الأوقات، لم ترد على النحو الواجب في الصيغة النهائية للنص الذي ننظر فيه اليوم.

وبهذه الروح، قرر الفريق عدم مخالفة إجراء الموافقة الصامتة للمرة الثانية بشأن مشروع القرارين، بل قرر بدلا من ذلك تقديم مشروع تعديل، وارد في الوثيقة A/75/L.104، لمشروع القرار A/75/L.101، بشأن استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتناول مشروع التعديل المقترح الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار والفقرتين ١٩ و ٢٥ من المرفق لجعل النص أكثر توازنا ويستند إلى الصيغة والتعريف التي اتفق عليها الجميع من قبل، بما في ذلك في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلا عن القرارات السابقة بشأن استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفيما يلي نص مشروع التعديل:

”يستعاض عن الفقرة الثالثة من الديباجة بالنص التالي:

”وإذ تشير إلى أن خطة عام ٢٠٣٠، تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك الاحترام الكامل للقانون الدولي، وتستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وإعلان الألفية، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وتهدي بصكوك أخرى مثل إعلان الحق في التنمية”؛

”ويستعاض عن الفقرة ١٩ من المرفق بالنص التالي:

”وخلال الجزء المتعلق بالتنسيق، قد يجري المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا مناقشات بشأن بنود جدول الأعمال المقررة حاليا والمتعلقة بالتنسيق والتي كان يُنظر فيها حتى الآن خلال الجزء المتعلق بالإدارة”؛

”وفي الفقرة ٢٥ من المرفق، يستعاض عن الجملة الثالثة بالنص

التالي:

ونأسف بشدة لأن العملية التي كرسنا لها الشهرين الماضيين قد اختتمت بطريقة مستعجلة بلا داع أدت إلى حدوث استقطاب. ونوه بتفاني الميسرين المشاركين، اللذين فعلا كل ما هو مطلوب وزيادة لتحقيق توافق في الآراء بشأن النص. ونشيد بالتعاون البناء لأغلبية الوفود، التي شاركت بعقلية منفتحة في هذه العملية وناقشت التحسينات الممكن إدخالها على عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى بهدف جعلهما أكثر كفاءة وأهمية وتركيزا.

وكننا نأمل في التوصل إلى نتيجة تحظى بتأييد جميع الأطراف المعنية، لا سيما بالنظر إلى المرونة الكبيرة التي أبدتها معظم الوفود، بما فيها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتجدر الإشارة إلى أن النسخة الثالثة من النص النهائي لمشروع القرار A/75/L.101 قد أُقرت في الأسبوع الماضي من خلال إجراء الموافقة الصامتة، ولذلك كان يفترض أنها تحظى بتأييد جميع أعضاء الأمم المتحدة. ونشعر بالجزع إزاء حقيقة أننا نواجه الآن مشاريع تعديلات على ثلاث فقرات في ذلك النص ذاته (A/75/L.104). ونعتقد أن اقتراح تعديلات في مثل هذه الظروف يقوض الثقة في الميسرين المشاركين وفي العملية وفي الفرضية الكاملة للمفاوضات المتعددة الأطراف، لا سيما وأن مشاريع التعديلات نوقشت بالتفصيل أثناء المفاوضات. واعتُبرت غير مقبولة واستعريض عنها فيما بعد بصياغة كان القصد منها أن تكون حلا وسطا. وفي إحدى الحالات، كان الفريق الذي يقترح الآن المزيد من التعديلات هو الذي اقترح تلك الصياغة.

وفيما يتعلق بالمضمون، نود أن نشير إلى أن الفقرة الثالثة من الديباجة هي صياغة متفق عليها من الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥)، وينبغي أن تكون بذلك مقبولة للجميع. وفيما يتعلق بالفقرة ١٩، فإننا نعارض بشدة اقتراح حذف الصياغة الحالية، التي تتضمن بندين محددين من بنود جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي القائمة. وفيما يتعلق بالفقرة ٢٥، نشعر بالجزع إزاء الصياغة الجديدة التي تبعد أكثر عن مفهوم الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام والفكرة الكامنة وراء

عن نفسي، بصفتنا الميسرين المشاركين لعملية استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

شرفنا أن اضطلعنا بتلك المهمة الصعبة، ونود أن نعرب عن خالص شكرنا لجميع الوفود على مشاركتها النشطة خلال الأشهر الستة الماضية. لقد كانت عملية صعبة، ولكننا تمكنا من التوصل إلى نتيجة. وسيخضع مشروع القرارين A/75/L.101 و A.75/L.102، المعروفان علينا اليوم، لإجراء الموافقة الصامتة. وقد بذلنا، بوصفنا ميسرين مشاركين، قصارى جهدنا. وبعد مشاورات مستفيضة مع جميع الوفود بهدف تقديم مشاريع نعتقد أنها متوازنة وأنها تجسد الحل الوسط وتحظى بموافقة جميع الوفود، نشعر بالامتنان لأن أيا من الوفود لم يخل بإجراء الموافقة الصامتة. ونأمل أن تسود نفس الروح البناءة في هذا الصباح لاعتماد هذه المشاريع.

وكان سعينا المشترك في هذه العملية هو تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، ولا سيما في سياق جائحة مرض فيروس كورونا وجهودنا الجماعية للبناء من أجل المستقبل بشكل أفضل. وينبغي ألا يغيب عن بالنا تلك الصورة الأكبر وسعينا المشترك. وأود مرة أخرى أن أشكر الرئيس والوفود بالنيابة عن السفير مارشيك وبالأصالة عن نفسي على المشاركة النشطة لجميع الوفود في هذه العملية.

السيد لاغس (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): دعت البرتغال، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة، إلى إجراء تصويت على التعديلات المقترحة للفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار A/75/L.101، المعنون "استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٠٥/٧٢ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية و ٢٩٩/٧٠ بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي"، فضلا عن الفقرتين ١٩ و ٢٥ من مرفق مشروع القرار.

من المرونة والحلول التوفيقية. كما سلمنا بضرورة التوصل إلى قرار جماعي بشأن هذه العملية، التي لها آثار هامة على أداء أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، فضلا عن آلية رئيسية لمتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إن إجراء الموافقة الصامتة ممارسة وتقليد أثبت الزمن فعاليتها في الأمم المتحدة، بل وفي العديد من الساحات المتعددة الأطراف الأخرى. وهو إجراء مبني على الثقة المتبادلة بين جميع الشركاء في أن القرارات الجماعية التي تتخذ من خلاله سيجري احترامها وسيعتبرها جميع المشاركين نهائية. ويمثل اقتراح التعديلات هذا الذي قدم بعد الاحتتام الناجح لإجراء الموافقة الصامتة خرقا خطيرا للثقة بيننا. كما أنه يقوض إحدى اللبنة الأساسية للحوار المتعدد الأطراف، القائم على الاحترام المتبادل والثقة والالتزام المتساوي. ولذلك، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء إمكانية أن يشكل ذلك سابقة خطيرة للمستقبل.

أخيرا، نأسف لأن مشاريع التعديلات تقلل من قيمة العمل الدؤوب الذي قام به الميسران المشاركون والشهور التي أمضاها في هذه العملية بهدف تحقيق نتيجة بتوافق الآراء. وفي هذا الصدد، ستصوت جمهورية كوريا معارضة للتعديلات المقترحة.

الرئيسة بالنيابة (تكلت بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

قبل أن ننقل إلى البت في مشروع القرار A/75/L.101، وفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي، ستبت الجمعية العامة أولا في مشروع التعديل A/75/L.104. وقد طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/75/L.104.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوروندي، الكاميرون، الصين، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية

الاجتماع الذي وُضع تصور جديد له بشأن الانتقال من الإغاة إلى التنمية لتعميق المناقشة حول العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والحفاظ على السلام. ولهذه الأسباب، سنصوت معارضين لمشروع التعديلات.

السيدة ستيرن (أستراليا) (تكلت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا وبلدي، أستراليا.

إن مشروع القرار A/75/L.101 جزء من عملنا المستمر لضمان قدرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الوفاء بمسؤولياته. وبعد شهور من المفاوضات الصعبة، جسد مشروع القرار - الذي أقر بنجاح من خلال إجراء الموافقة الصامتة في الأسبوع الماضي - تنازلات عديدة من جميع الوفود، بما فيها وفودنا. وبينما ظلت وفودنا تشعر بالقلق إزاء بعض العبارات في الصيغة النهائية للنص، كنا مستعدين للانضمام إلى الآخرين واعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

ونشعر بخيبة أمل إذ نجد أنفسنا ننظر في مشاريع تعديلات متعددة (A/75/L.104) يجري تقديمها بعد أن أقر النص بنجاح من خلال إجراء الموافقة الصامتة. كما نشعر بخيبة أمل عميقة لأن أحد مشاريع التعديلات يقترح حذف الإشارة إلى المناقشة التي تمس الحاجة إليها بشأن تعميم المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة في إطار الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أن التعديلات المقترحة تحذف عبارات هامة بشأن حقوق الإنسان، تم الاتفاق عليها كجزء من الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار 1/75). ولهذه الأسباب، لا يمكن لوفودنا أن تؤيد مشاريع التعديلات.

السيد تشونغ (جمهورية كوريا) (تكم بالإنكليزية): باسم جمهورية كوريا، أود أولا أن أعرب عن امتناننا للميسرين المشاركين وأعضاء فريقهما على قيادتهم وتقانيهم وعملهم الشاق طوال هذه العملية.

ومع ذلك، يجب أن نعرب للأسف عن خيبة أملنا لأن مشروع التعديلات على النص النهائي (A/75/L.104) قد اقترح حتى بعد الانتهاء بنجاح من إجراء الموافقة الصامتة دون اعتراضات. وبينما لم نكن راضين تماما عن بعض أجزاء النص النهائي، فقد قررنا، مع وفود أخرى كثيرة، عدم الإخلال بإجراء الموافقة الصامتة، وذلك بروح

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/75/L.101 بصيغته المعدلة، والمعنون "استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٠٥/٧٢ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ استعراض تنفيذ قراري الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية و ٢٩٩/٧٠ بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي"، وطلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوروندي، كمبوديا، الكامرون، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، صربيا، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون:

لا يوجد

الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، موريشيوس، منغوليا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زمبابوي.

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، لبنان، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

دولة بوليفيا المتعددة القوميات، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، هندوراس، بنما، تونس، تركيا، أوروغواي.

اعتمد مشروع التعديل A/75/L.104 بأغلبية ٧١ صوتا مقابل

٥١، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): بما أنه قد تم اعتماد مشروع

التعديل A/75/L.104، سنشرع الآن في البت في مشروع القرار

A/75/L.101 بصيغته المعدلة.

الممتنعون عن التصويت:

ونيانغ، ممثل السنغال، فضلا عن فريقيهما على ماثرتيهما وما لا يمكن وصفه إلا بأنه جهد بطولي، وقد أوصلنا كلاهما إلى ما وصلنا إليه اليوم لاختتام عملية مفاوضات طويلة وصعبة. ونود كذلك أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والزملاء الآخرين من الأمانة العامة على دعمهم، بما في ذلك دعمهم الفني، طوال العملية. وأود أن أكرر أننا نشعر بخيبة أمل بالغة إزاء المراحل النهائية للعملية، ولا سيما إدخال تعديلات على نص نهائي أقر بإجراء الموافقة الصامتة. إننا لا نوافق على هذه الطريقة في الإجراءات ولا نراها سابقة للمستقبل.

امتتعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن التصويت على القرار ٢٩٠/٧٥ ألف بشأن استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي وانضمت إلى توافق الآراء على القرار ٢٩٠/٧٥ بأه بشأن استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ولم نفعّل ذلك من دون تحفظات. أولاً، إننا نشعر بخيبة أمل لأن عملية بدأت كممارسة طموحة لتقييم أداء وتنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى تقيماً شاملاً وإدخال التعديلات اللازمة من أجل جعلها أكثر كفاءة وفعالية وتأثيراً، انتهت إلى نتيجة لا تجسد الطموح الأولي لأي من الميسرين المشاركين أو للوفود التي شاركت في العملية منذ البداية. بل إنها على العكس من ذلك، تحافظ إلى حد كبير على الوضع الراهن، ولا سيما الجزء الرفيع المستوى الذي عفا عليه الزمن إلى حد كبير من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنتدى التعاون الإنمائي الذي ينطوي على ازدواجية نوعاً ما. ومع ذلك، نأمل أن تلهم المناقشة التي أجريناها بشأن تلك الاجتماعات المنظمين والمشاركين لتحسينها وجعلها مفيدة وهادفة.

وثمة مشكلة رئيسية أخرى تواجه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في النص المعتمد، وهي تخصيص وقت إضافي للدورة السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فقد ظلنا نحتج باستمرار على هذا الحل. ونحن مقتنعون بأن هذا ليس الطريق الصحيح الذي ينبغي أن نسلكه وأن عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى

ألمانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار A/75/L.101 بصيغته المعدلة بأغلبية ٩٠ صوتاً دون معارضة، مع امتناع ٤٧ عضواً عن التصويت (القرار ٢٩٠/٧٥ ألف).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.102، المعنون "استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٠٥/٧٢ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية، و ٢٩٩/٧٠ بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.102؟

اعتمد مشروع القرار A/75/L.102 (القرار ٢٩٠/٧٥ بأه).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن يدلي بها الممثلون من مقاعدكم.

السيد لاغس (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نبدأ بتوجيه الشكر إلى الميسرين المشاركين، السفيرين مارشيك، ممثل النمسا،

عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا واضح في الصيغة الحالية للفقرة ١ من مرفق القرار ٢٩٠/٧٥ ألف. ونود أن نؤكد من جديد أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية جزء لا يمكن إنكاره من مفهوم التنمية المستدامة الذي تقوم عليه جميع الإجراءات المتعلقة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولا يمكن فصله عن التنمية لأنه يعني التنمية أيضا. ويسرنا إقرار النص بهذه الحقيقة فيما يبدو. بيد أنه كان بإمكاننا أن نأمل في صياغة أكثر وضوحا وتحديدا في ذلك الصدد.

أخيرا، نشعر بخيبة الأمل لتجاهل اقتراحنا بإجراء الاستعراض المقبل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى خلال دورة الجمعية العامة السابعة والسبعين على الرغم من عدم معارضته. ونعتقد أنه من المنطقي إجراء مناقشة شاملة وبناءة بشأن هذا الموضوع، كما نأمل، قبل بداية الدورة المقبلة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

وعلى الرغم من التحفظات المذكورة أعلاه، يرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ويعرب عن تقديره لاحتمال أن يتمكن النص من تحسين عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى. ومن الأمثلة المؤكدة على ذلك حذف الجزء المتعلق بالتكامل، الذي اعتبرناه مسألة بالية منذ زمن طويل. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك إنشاء جزء تنسيقي جديد بولاية طموحة وواسعة النطاق. فلنبذل جهدا جماعيا لنجاح هذه الجلسة. ونرى أيضا أهمية الصياغة المتعلقة بتعزيز التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام. ونؤيد التكرار الجديد للجلسة المعنية بالانتقال من الإغاثة إلى التنمية، لما ينطوي عليه من أمل في أن يصبح جسرا بين المناقشات في المجالين الإنساني والإنمائي، وسيستخدمه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالتأكيد لتسليط الضوء على تحقيق الصلة بين المسائل الإنسانية والتنمية والسلام فضلا عن النظر في مسألة استدامة السلام من حيث صلته بالبنود المحالة الآن من الجزء المتعلق بالإدارة وتحويله إلى جدول أعمال الجلسة المعنية بالانتقال. ونأسف لتعذر التعبير عن تحول التركيز إلى تلك الجلسة بمسماها أو استخدام

السياسي الرفيع المستوى يحتاج إلى ترشيد. ويبدو أنه من السهل إضافة أيام واجتماعات إلى الجدول الزمني الحالي ومع ذلك يكاد يكون من المستحيل حذفها، حتى لو تبين أنه قد عفا عليها الزمن أو أنها غير قادرة على أداء وظيفتها المتوقعة. وسراقب بعناية كيفية استخدام المجلس والأمانة العامة للوقت الإضافي، ونتوقع بذل كل جهد ممكن لضمان الكفاءة في أعمال الجزء المستحدث المتعلق بالتنسيق والاجتماع بشأن الانتقال من الإغاثة إلى التنمية بحيث لا يُستخدم الوقت الإضافي ما لم يكن ذلك ضروريا تماما.

ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء ما نراه محاولات لإضعاف مشاركة أصحاب المصلحة في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى. ونرى أن مشاركة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة تضيف قيمة إلى اجتماعات المجلس والمنتدى، الأمر الذي يثري مناقشتنا ويتيح لنا الاستماع إلى وجهات نظر كثيرا ما نفتقر إليها في الأمم المتحدة. ونود أن نرى المشاركة غير المقيدة لجميع أصحاب المصلحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويشير ذلك إلى مشاركة مؤسسات مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من التي لا يمكن تصنيفها على أنها حكومية أو غير حكومية وبالتالي لا تستطيع الوصول إلى الأمم المتحدة غالبا. ومن العار أننا فشلنا بشكل جماعي في التوصل إلى حل يسمح بذلك. ونحن لا نؤيد على سبيل المثال، الصيغة الحالية للفقرة ٢١ الواردة في مرفق القرار ٢٩٠/٧٥ ألف أو الفقرة ٢٥ من مرفق القرار ٢٩٠/٧٥ باء. وناشد الدول الأعضاء إشراك ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والبرلمانات الوطنية في جميع الأنشطة ذات الصلة بمتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فضلا عن إشراكهم في وفودها إلى مختلف اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونشعر بالجزع من التشكيك المستمر في أهمية حقوق الإنسان بالنسبة لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، علاوة على رفض عموم أعضاء الأمم المتحدة الإشارة إلى الولايات الواضحة للمجلس في هذا المجال كما هو منصوص

تلك النصوص قد تم تخفيفها طوال المناقشات وراعت أولويات فريق تفاوضي واحد فقط. ونود أن نؤكد أن الفقرة الثالثة من الديباجة التي تضمنت صيغة متفق عليها من الإعلان بشأن الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥) كانت تنازلاً نشأ عن تعديل الفقرة الأولى من مرفق القرار ٢٩٠/٧٥ ألف على حساب ميثاق الأمم المتحدة. ولا ينبغي التشكيك في تلك الوثيقة التأسيسية كما لا ينبغي تجاهلها في مشروع قرار يتعلق بأداء إحدى الهيئات الرئيسية للمنظمة. إن عدم الاعتراف بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يتناول المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية فضلاً عن تقديم توصيات لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية يعدُّ إنكاراً للمبادئ المعيارية والمنشئة للمنظمة.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليؤكد مرة أخرى وجهة نظر المكسيك القائلة بأن التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وجهان لعملة واحدة. ولن يتسنى لنا الأمل في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إذا لم نمتثل للالتزاماتنا الدولية في مجال حقوق الإنسان. ويتمثل الغرض المشترك لهاتين الهيئتين المواضيعيتين في ضمان رفاه شعوبنا.

وفيما يتعلق بالفقرة ٢٥ والتعديلات العديدة التي أدخلت عليها، تؤكد المكسيك أن السلام المستدام ليس مماثلاً للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وتعني الاستعاضة عن أحدهما بالآخر الخط بين معانيهما، أي عدم الاعتراف بأن الصلة الجوهرية بين التنمية والسلام قد تم تناولها بالفعل على نحو متكرر في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وترى المكسيك أن استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي يهدف إلى تحسين أساليب عمله بدلاً من إعادة تأكيد الوضع الراهن. وعلى الرغم من التغييرات الأخيرة التي أدخلت على الفقرة المذكورة أعلاه، ينكر القرار ما حدث بالفعل في الاجتماع بشأن الانتقال من الإغاثة إلى التنمية والجزئين الإنساني والعمليتي.

كما أحاطت المكسيك علماً بالطريقة التي تم بها تخفيف الصيغة الواردة في النصوص المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني، وهو ما لا نوافق عليه لأن مشاركة المجتمع المدني في مداولتنا تثري الحوار

صياغات مثل "الصلة بين المسائل الإنسانية والتنمية والسلام" أو "استدامة السلام" لوصف مضمونه.

ونود أيضاً أن نؤكد تطلّعنا لأوسع مشاركة ممكنة من قبل أصحاب المصلحة في مداولات الجلسة كما هو الحال في أحداث الانتقال السابقة. ونأمل بالمثل في أن يسهم منتدى الشراكة المعدل في تعزيز الروابط بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، فضلاً عن إقامة شراكات دائمة، تأسس الحاجة إليها في الفترة الأخيرة وحتى عام ٢٠٣٠. ونأمل أن يحظى المنتدى بمشاركة حقيقية من قبل أصحاب المصلحة المتعددين على الرغم من عدم الاتفاق على التعبير عن ذلك في تسمية الجلسة.

وفيما يتعلق بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى سيرتأ أننا توصلنا إلى اتفاق بشأن مواضيعه للعامين ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ فضلاً عن المجموعات الفرعية لأهداف التنمية المستدامة التي سيتم استعراضها بعمق خلال تلك السنوات. وينطبق الأمر نفسه على إعادة تأكيد مبادئ خطة عام ٢٠٣٠ التي ينبغي تطبيقها على الاستعراضات الوطنية الطوعية وضمان تقديم التقارير في وقت مبكر لتوجيه أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى على أساس سنوي، في حالة التقرير المرحلي عن أهداف التنمية المستدامة أو كل أربع سنوات في حالة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

في الختام، ينبغي أن نوضح تماماً أننا لا نفسر أي حكم من أحكام القرار الذي أعتد مؤخرًا على أنه يقوض أو يغير الأحكام ذات الصلة من خطة عام ٢٠٣٠ على الرغم من أن بعض الفقرات تحيد عن صيغة الخطة كما هو الحال على سبيل المثال في الفقرة ٢٧ من مرفق القرار ٢٩٠/٧٥ بـ.

السيدة ميندوزا إغيا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): تود المكسيك أن تشكر الميسرين المشاركين وفريقهم على عملهم الشاق للغاية وجهودهم المكثفة للتوصل إلى نص يتوافق الآراء.

وبينما انضمت المكسيك إلى توافق الآراء بشأن القرار ٧٥/٢٩٠ بـ وصوتت مؤيدة للقرار ٢٩٠/٧٥ ألف، نعتقد أن إمكانات وأهمية

وقد تم توضيح الأهداف الشاملة للمملكة المتحدة لهذا النص طوال الأشهر الستة من المفاوضات: مواصلة العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة باعتبارها محور التركيز الرئيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ وكفالة مواءمة جميع الأنشطة مع تنفيذها ونحن نستهل هذه اللحظة الحاسمة من عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠؛ والتركيز على المجالات الشاملة ذات الأولوية - التي تمكن من إحراز تقدم أوسع في أهداف التنمية المستدامة ولكنها تقوضت بسبب التعديلات التي أجريت اليوم - بما في ذلك حقوق الإنسان والمناخ والبيئة ونوع الجنس؛ وضمان أعلى مستوى ممكن من مشاركة المجتمع المدني، لأن الجهات الفاعلة فيه هي أصحاب المصلحة الأساسيين وشركاء التنفيذ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي يجب إشراكه؛ وأخيرا، تبسيط وضمان كفاءة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، بما في ذلك عن طريق منع توسيع ولاياتهما ومهامهما وميزانياتهما.

وعموما، يسرنا أن يظل تركيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى على خطة عام ٢٠٣٠. ويسرنا أنه لا يوجد توسع في الأدوار مع ما يترتب عليه من آثار سلبية في الميزانية. ومن المهم أننا تمكنا من التوصل إلى اتفاق بشأن مواضيع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ وبشأن أهداف التنمية المستدامة التي سيتم استعراضها. ومع ذلك، فإننا نعرب مع الأسف العميق عن خيبة أملنا لإطالة أمد جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونعتقد أن القدرة العملية، ولا سيما بالنسبة للجزء الجديد من شباط/فبراير على أن يكون منتجا، ضئيلة. جدول الأعمال الآن أطول وأكثر تعقيدا بدلا من أن يكون أكثر كفاءة. وتم الإبقاء على الجزء الرفيع المستوى غير المنتج للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنتدى التعاون الإنمائي.

كما نشعر بخيبة الأمل لأننا لم نحقق طموحا أكبر في إشراك المجتمع المدني. وكما ذكرت، لا يمكن تعزيز جهودنا إلا بالعمل مع

وتعزز التفاهم بين صناع القرار والأفراد في الميدان حتى نكفل أن يكون لاتفاقاتنا أثر فعال وإيجابي على حياتهم.

أخيرا، تود المكسيك أن تؤكد أن مناقشة إدراج حقوق الإنسان ونوع الجنس بوصفها مواضيع يمكن "انتقاؤها" ليست حكيمة وغير مناسبة. لقد أقرت الأمم المتحدة في العديد من الوثائق المعتمدة منذ مطلع هذا القرن بالترابط بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، فضلا عن أنها تعزز بعضها بعضا. وكما قلنا في مناسبات عديدة فإن المكسيك لا تتوخى تحقيق التنمية المستدامة بدون كفالة احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها علاوة على تمكين النساء والفتيات. وقد عززنا تلك النظرة الشاملة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن.

وبالتالي فإن الوثائق التي اعتمدها أقل بكثير من توقعاتنا. لكننا نأمل على الرغم من ذلك أن نتمكن في المستقبل من تجاوز مواقفنا الأيديولوجية ومواجهة واقعنا عوضا عن ذلك مع تحسين مندوباتنا الحكومية الدولية بما يحقق رفاه شعوبنا. وفي هذا الصدد نؤكد استعداد المكسيك لمضاعفة جهودها لتعزيز مجلس اقتصادي واجتماعي فعال وقابل للمساءلة.

ختاما، تتأى المكسيك بنفسها عن ممارسة اقتراح التعديلات بعد انتهاء إجراء الموافق الصامتة بنجاح، لأن ذلك يتعارض مع السياسة المتبعة.

السيد توماس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الميسرين المشاركين، الممثلين الدائمين للنمسا والسنغال، وأفرقتهما على جهودهم الدؤوبة للجمع بين الوفود بشأن القرارين ٢٩٠/٧٥ ألف و ٢٩٠/٧٥ ب.أ.

ونأسف بشدة اليوم لعدم تمكن جميع الوفود من التوافق على النص المقدم صباح اليوم، الذي أقر بإجراء الموافقة الصامتة، وأن مشاريع تعديلات (A/75/L.104) طرحت مما أدى إلى ضرورة إجراء التصويت الذي شهدناه اليوم. هذه ليست روح التفاوض البناء والحلول التوفيقية التي نطمح إليها هنا في الأمم المتحدة.

في أن تأتي الدول الأعضاء إلى طاولة المفاوضات المقبلة بشأن هذه المسألة لمعالجة المسائل المطروحة. والتعديل المعروض اليوم يقوض أهمية حقوق الإنسان، وتعميم المنظور الجنساني في سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، بما في ذلك الضرورة الحيوية للمؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع. ونحن نرفض أي محاولة لتقويض تلك المبادئ ونشدد على أهميتها بالنسبة للعمل الأساسي للأمم المتحدة، بما في ذلك الحاجة إلى إدماج أصوات المجتمع المدني في توجيه جهودنا وتحقيق أهدافنا.

إن إضافة يوم ونصف إلى جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يعزز هدف إنشاء مجلس أكثر فعالية. ونحث الدول الأعضاء والأمانة العامة على التركيز على جعل الاجتماعات الحالية أكثر صلة بشواغل الدول الأعضاء قبل إضافة أيام إضافية، بتكاليف إضافية، إلى جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأخيراً، ينبغي أن نلاحظ مرة أخرى أن مصطلح "الحق في التنمية"، بما في ذلك الإشارات في القرار ٢٩٠/٧٥، يفتقر إلى تعريف مقبول دولياً، ووجهة نظرنا بشأن هذه المسألة معروفة جيداً. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد الولايات المتحدة أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قد وضعت ككل واحد، ونحن نشعر بالقلق إزاء قرار تسليط الضوء بشكل انتقائي على فقرة حساسة بشكل خاص من الخطة لتتناسب مع مصالح بعض الوفود. ولذلك، فإن الولايات المتحدة تتأى بنفسها عن الفقرة الثالثة من ديباجة القرار ٢٩٠/٧٥ ألف بصيغتها المعدلة، والفقرة السادسة من ديباجة القرار ٢٩٠/٧٥. باء.

السيد سكوكنيك تابيا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الأرجنتين، وكولومبيا، وكوستاريكا، والسلفادور، وهندوراس، ولبنان، وأوروغواي، وبلدي شيلي، لتعليق تصويتنا على القرار ٢٩٠/٧٥ ألف، الذي اعتمده للتو، والتعديل (A/75/L.104) الذي قدم.

ونود أولاً أن نعرب عن خالص شكرنا للسفير الشيخ نيانغ، الممثل الدائم للسنغال، والسفير ألكسندر مارشيك، الممثل الدائم للنمسا، على عملهما الممتاز خلال عملية التفاوض المطولة هذه التي اختتمت اليوم.

الشركاء. والمجتمع المدني جزء لا يتجزأ من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأود أيضاً أن أؤكد على أنه لا يمكن الفصل بين التنمية وحقوق الإنسان. يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب. ولا يمكننا تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدون نهج قوي قائم على الحقوق، يشمل تمكين جميع النساء والفتيات. ولا يسعنا إلا أن نقر بأشد العبارات الممكنة بأن نص اليوم لا يزال مصدر استياء لوفد بلدي.

وأخيراً، نتشاطر خيبة أملنا اليوم في هذه العملية. من جانبنا، لم نشعر كما لو أن جهودنا الرامية إلى مواصلة التوصل إلى تسوية بحسن نية قابلتها وفود أخرى بالمثل، كما أننا لم نسمع حججاً مقنعة عن سبب عدم قبول صيغة معينة، بما في ذلك صياغة توافقية من الإعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥).

والمملكة المتحدة على استعداد لمواصلة المشاركة البناءة وبنوايا حسنة في جميع المفاوضات المقبلة. في الختام، وبخلاف اليوم، سأعرب عن تطلع المملكة المتحدة إلى إعلان وزاري قوي وطموح للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢١.

السيد ماك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الميسرين المشاركين، النمسا والسنغال، على جهودهما الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة. وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار ٧٥/٢٩٠ ألف احتجاجاً على فشل بعض الدول الأعضاء في تناول المفاوضات بشأن هذه المسألة الحيوية بحسن نية. وينبغي أن يكون هدفنا الجماعي هو جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى أكثر فعالية واستجابة لمواجهة التحديات التي نواجهها كدول أعضاء.

والتنازلات التي قدمها الكثيرون هي جهد حقيقي للتوصل إلى توافق في الآراء. غير أن تكرار كسر إجراء الموافقة الصامتة والتعديلات (A/75/L.104) التي أجريت عقب إقرار إجراء الموافقة الصامتة توحى بأن الدول الأعضاء لا تتشاطر جميعاً هذا الهدف. ويحدونا الأمل

في الأمم المتحدة. غير أننا نريد أن نغتتم هذه الفرصة لتقديم بعض التوضيحات عن موقفنا الوطني.

ففيما يتعلق بالفقرة الثالثة من الديباجة، يود بلدي أن يؤكد من جديد موافقته الكاملة على الإعلان المتعلق بإحياء الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة (القرار ١/٧٥) الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، وتأييده له.

وفيما يتعلق بالفقرة ١٩، تود غواتيمالا أن تشير إلى أنها تؤيد تأييداً كاملاً المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما شرطين أساسيين لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن الأهمية بمكان تسليط الضوء على الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات من خلال توفير المعلومات والبيانات المفصلة لضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب. لا تحول الصيغة الواردة في التعديل دون النظر في نص الميسرين المشاركين خلال الأجزاء المتعلقة بالتنسيق في مسائل محددة فيما يتعلق بتعميم المنظور الجنساني في جميع سياسات الأمم المتحدة وبرامجها وفيما يتعلق بتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتصلة بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يتعلق بالفقرة ٢٥، تؤكد غواتيمالا من جديد أن الركائز الثلاث للأمم المتحدة تعزز بعضها بعضاً. ونرحب باتباع نهج وقائي لتعزيز القدرة على الصمود في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، التي ستسهم في تحقيق السلام المستدام، مع كون كل ذلك قائماً على أساس حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

السيد ديان (غينيا) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي الحالية رئيساً لمجموعة الـ ٧٧ والصين، يسرني أن أشير إلى القرارين ٢٩٠/٧٥- ألف و ٢٩٠/٧٥- باء، المتعلقين باستعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٠٥/٧٢ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ واستعراض تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والجوانب التنظيمية له؛ والقرار ٢٩٩/٧٠ بشأن متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة

إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهي تحد شامل لم يحل بعد وقد تأثر سلباً بجائحة مرض فيروس كورونا. واليوم أكثر من أي وقت مضى، يجب أن نعمل معاً لاستعادة التقدم المحرز في العقود السابقة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. إن النساء والفتيات من أكثر الفئات تضرراً من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة الحالية. ويتناول جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجموعة من القضايا التي تؤثر على مجتمعاتنا. ويعكس إدراج المنظور الجنساني على النحو المناسب في عمله اعتبارات العدالة، مع تيسير التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، المكرسة في خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها وغاياتها.

ولحسن الحظ، يأخذ القرار تلك الاعتبارات في الفقرة ١٣ من مرفق القرار، مشيراً إلى أنه ينبغي للمجلس أيضاً أن يعزز جهوده لتعميم المنظور الجنساني في جدول أعماله وبرنامج عمله. ومع ذلك، نعتقد أيضاً أنه من المهم بنفس القدر تشجيع إجراء مناقشة بشأن إدراج منظور جنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك خلال الجزء المتعلق بالتنسيق في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على النحو الوارد في الفقرة ١٩ من المرفق. وبهذه الطريقة، نسلم بأن تعميم المنظور الجنساني في جميع أعمال الأمم المتحدة أمر أساسي للغاية لتحقيق التزاماتنا الدولية والمضي قدماً في خطة عام ٢٠٣٠.

السيد كاستانيدا سولاريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تود غواتيمالا أن نغتتم هذه الفرصة لتعلن بإيجاز تصويتها على التعديل (A/75/L.104) للقرار ٢٩٠/٧٥- ألف المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

نشكر الميسرين المشاركين في عملية التشاور، السفيرين شيخ نيانغ، الممثل الدائم للسنغال، وألكسندر مارشيك، الممثل الدائم للنمسا، ونرحب بجهودهما الهائلة لضمان التوصل إلى نتائج توافقية في هذه العملية. لقد كان عملهما مثالياً.

صوتت غواتيمالا مع مجموعة الـ ٧٧ والصين، وهو ما يمثل رأياً متوافقاً للبلدان النامية بشأن المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة

لقد تصدّت المجموعة لمحاولات إدراج مجالات مواضيع فردية في النصوص، ولا تزال تشعر بخيبة الأمل لعدم تمكن الميسرين المشاركين من إعادة الممارسات المنتظمة لهذه الاستعراضات، الأمر الذي يستتبع اتباع نهج أكثر شمولية. وفي المستقبل، تعتقد المجموعة أن استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى ينبغي أن يتضمن مزيداً من الحوار بشأن ما هو غير مجدٍ ولماذا، وما هي التعديلات التي يمكن إجراؤها قبل أن نصل إلى قرار غير منطقي بالحذف. وتعتقد المجموعة اعتقاداً راسخاً أن العديد من أجزاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحتاج إلى تعديلات من شأنها أن تعزز وجود مجلس أكثر فعالية وأن تلبّي أيضاً توقعات خطة التنمية. ونود أن نسجل أننا نشعر بالإحباط لأننا لم نتمكن، في هاتين الوثيقتين البالغتي الأهمية، من التوصل إلى ذلك النوع من توافق الآراء الذي كان سيعطي المنظومة زخماً لمواصلة عملها بطريقة تناسب الغرض منها.

وما زلنا نصر على أن الاستعراضات الوطنية الطوعية ينبغي أن تكون بقيادة قطرية وألا تكون ذات هيكل مسبق يشكل عائقاً للبلدان. وكانت الفكرة من الاستعراضات الوطنية الطوعية هي ضمان أن تشعر البلدان بحرية تقديم تقارير عن تنفيذها لخطة عام ٢٠٣٠، مما يتيح للأخريين الفرصة، من خلال التعلم من الأقران، لاكتساب خبراتهم أو تبادل تحدياتهم وثغراتهم وإنجازاتهم. وخلافاً لما يقال باستمرار عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بمشاركة المجموعات الرئيسية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الأخرين، فإن المجموعة على اقتناع راسخ بأنها تضيف قيمة مضافة على عملياتنا. بيد أننا نعتقد أن مشاركتهم يجب أن تسترشد بالأحكام الواردة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولا تزال مجموعة الـ ٧٧ والصين تأمل في أن نتمكن من معالجة التنمية برمتها وبجميع أبعادها الثلاثة في جميع الأوقات، مع إيلاء كل مسألة من المسائل الإنمائية اهتمامنا الموحد والمتساوي. ونحن نعلم، من جانبنا، أنها كافة مترابطة ومتشابكة إلى حد كبير.

السيد شلابيفر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ترحب سويسرا بمشاركة وجهود الميسرين المشاركين، الممثلين الدائمين للنمسا

لعام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي، التي توليها المجموعة أكبر قدر من الأهمية.

ونود في البداية أن نشكر بإخلاص السيد ألكسندر مارشيك، الممثل الدائم للنمسا، والسيد شيخ نيانغ، الممثل الدائم للسنغال، الميسرين المشاركين لهذه المفاوضات الحكومية الدولية، على مشاركتها المستمرة وجهودها الدؤوبة وتعقيباتها طوال العملية. إننا ندرك تماماً أنه على الرغم من كل الجهود التي بذلناها، أصبح من الصعب جداً في نهاية المطاف رأب الصدع بين الآراء والمواقف المختلفة، لا سيما في ضوء الآثار ذات الصلة التي ستترتب عن من هذا الاستعراض على تشكيل عملنا في السنوات القادمة بالنسبة لجهاز أساسي للأمم المتحدة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعمل كمنصة لمتابعة واستعراض خطة العام ٢٠٣٠.

وتمشياً مع روح الوحدة والبناء هذه طوال العملية، واصلت مجموعة الـ ٧٧ والصين إبداء أقصى قدر من المرونة بشأن مختلف أجزاء مشاريع القرارات ومرفقاتها، بما في ذلك في المرحلة الأخيرة، مع إبداء مرونة تامة فيما يتعلق بالمحفل السياسي الرفيع المستوى ومرفقه، رغم أنه لا تزال هناك عدة مقترحات في ذلك المشروع لا تريح المجموعة.

غير أن المجموعة لم تستطع إبداء نفس المستوى من المرونة بشأن ثلاث فقرات في النص المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومرفقه. ورغم إثارة هذه الشواغل مراراً وتكراراً، ولكن دون جدوى، قررت المجموعة عدم الخروج عن إجراء الموافقة الصامتة، بل تقديم تعديلات لمعالجة تلك الشواغل والتحفظات - التي أثّرت مع الميسرين المشاركين في عدة مناسبات - بشأن النص النهائي. وقد نكرنا منذ بداية العملية أن من المهم ألا نعيد كتابة خطة العام ٢٠٣٠ أو أن نناقش ولايات أو اختصاصات أو نطاق المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلا بطريقة شاملة ومتوازنة وشاملة، في محاولة لتجنب التركيز على أي مسألة إنمائية بعينها.

أخيراً، نرحب بنقل بعض بنود جدول الأعمال مثل المناقشات المتعلقة بسياسات جغرافية معينة من الجزء الإداري إلى جلسة الانتقال الجديد. غير أننا نأسف للحذف العلني لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الجزء التنسيقي الجديد من نص التعديل الذي نُظر فيه هذا الصباح. وكان من شأن الإبقاء على تلك الصياغة أن يتيح إجراء مناقشات أكثر موضوعية بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

الرئيسة بالنيابة (تكلت بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

أود أن أعرب، باسم رئيس الجمعية العامة، عن خالص تقديري للميسرين المشاركين، السيد ألكسندر مارشيك، الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة، والسيد شيخ نيانغ، الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، اللذين أدارا باقتدار وصبر المناقشات والمفاوضات المعقدة بشأن القرارين ٢٩٠/٧٥ ألف و ٢٩٠/٧٥ بء اللذين نُظر فيهما اليوم.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٤ و ١٢٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠

والسنغال، اللذين بذلا قصارى جهدهما بالتأكيد للتوصل إلى توافق في الآراء. ونأسف لعدم إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء. وكانت سويسرا تود أن ترى المناقشات تجري في جو بناء أكثر وأكثر توجهاً نحو الحل، لا سيما في المرحلة النهائية من المفاوضات.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة اليوم لتوضيح موقفنا من جوانب معينة من القرار ٢٩٠/٧٥-ألف. أولاً وقبل كل شيء، نرحب بأن استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لا يزالان يجريان جنباً إلى جنب، مما يكفل قدرًا أكبر من الانساق. غير أننا نشعر بخيبة أمل إزاء جوانب معينة، بما في ذلك أننا لم نتمكن من زيادة تبسيط عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونشعر بخيبة الأمل أيضاً لضعف الصياغة المتعلقة بمشاركة أصحاب المصلحة، وكذلك الإشارات إلى معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان.

علاوة على ذلك يعتبر التعديل (A/75/L.104) فرصة ضائعة للأسف لتعزيز عملية الاستعراض الوطني الطوعي. غير أننا سعداء لأن الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الجلسة المتعلقة بالانتقال من الإغاثة إلى التنمية سيستمران بالتناوب بين جنيف ونيويورك، الأمر الذي سيحافظ على الصلة بين الجزئين.